تقرير البورصة اليومي

عمليات بيع لجني الأرباح تدفع مؤشرات السوق للتراجع

شهدت جلسة تعاملات امس بسوق الكويت للاوراق المالية اول تراجع للمؤشر السعري منذ 12 جلسة، مسجلا خسائر بمقدار 49,08 نقطة سلبت المؤشر العام للبورصة الاستقرار فوق مستوى 7750 نقطة، واستقر المؤشر عند مستوى 7724,9 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 2,39 نقطة ليصل الى مستوى 461,4 نقطة، كما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 7,9 نقاط ليستقر عند مستوى 1083,5 نقطة، وذلك على اثر عمليات بيع واسعة في قطاع البنوك واسهم قيادية في قطاعات اخرى.

واستهل السوق تعاملاته امس على مواصلة الارتفاع الذي يشهده طيلة الجلسات الـ 12 الماضية واستطاع بدعم من الاسهم الرخيصة ان يتخطى مستوى مئوي جديد وهو مستوى 7800 نقطة وذلك عند الساعة التاسعة والنصف، ولكن المؤشر وجد مقاومة عند هذا المستوى وبدأ في التراجع بشكل لافت جراء عمليات بيع واسعة تأتي في اطار تصريف بهدف جني الارباح.

وتم التركيز على مجموعة كبيرة من الاسهم الرخيصة التي شهدت ارتفاعات سعرية قوية في الجلسات الاخيرة وفي مقدمتها اسهم مجموعة ايفا، حيث انخفض سهم الشركة الزم والدولية للتمويل والديرة وعقارات الكويت، اضافة الى المنتجعات، والى جانب ذلك تعرضت بعض اسهم مجموعة الخرافي للتراجع ايضا لجني الارباح، حيث انخفضت اسهم الاستثمارات والمال والساحل والصناعات والانابيب، فضلا عن سهم زين.

وتراجعت أسهم اخرى مثل صكوك وإنجازات وأبيار ومنشآت ومدينة الأعمال وصفاة للطاقة والرابطة وهيتس والتخصيص ومبرد ودانة وأنوفست والاثمار، وبدا جليا ان هناك من اتجه للتصريف بمجرد بلوغ مؤشر السوق العام مستوى 7800 نقطة في محاولة للاستعداد لعمليات تجميع جديدة خلال الجلسات المقبلة بعد وضوح الرؤية للحركة التصحيحية المرتقبة منذ فترة.

وشهدت الأسهم الكبيرة جنوحا للانخفاض منذ بداية التعاملات وحتى نهاية الجلسة جراء التصريف الذي طال هذه النوعية من الأسهم الى جانب الأسهم الرخيصة، حيث تراجعت أسهم مؤثرة مثل الوطني وبيتك وبرقان والخليج من قطاع البنوك وأسهم قيادية في قطاعات أخرى مثل المباني وزين.

ولوحظ في جلسة تعاملات أمس انخفاض ملحوظ على مستوى المتغيرات وخاصة على مستوى القيمة النقدية التي تراجعت الى ما دون 74 مليون دينار بنسبة انخفاض تجاوزت 20٪.

مؤشرات السوق

انخفض المؤشر السعري للبورصة الكويتية بمقدار 49,08 نقطة ليصل الى مستوى 7724,9 نقطة بنسبة انخفاض 0,63٪، كما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 2,39 نقطة ليصل الى مستوى 461,4 نقطة بنسبة انخفاض 0,52٪، كما انخفض مؤشر كويت 15 بمقدار 7,9 نقاط، ليصل الى مستوى 1083,5 نقطة بنسبة انخفاض 0,73٪.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 949,6 مليون سهم نفذت من خلال 15,216 صفقة بقيمة نقدية بلغت 73,2 مليون دينار، وتراجع أداء متغيرات السوق بشكل لافت، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 5,3٪ وانخفضت الصفقات بنسبة 11٪، وانخفضت القيمة بنسبة 20,1٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 19,03 مليون دينار تشكل 25,9٪ من الاجمالي، تصدرها سهم تمويل الخليج بواقع 5,3 ملايين دينار بنسبة 7,2٪، واستحوذت أسهم 5 شركات على 36,9٪ من اجمالي كميات التداول، تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال تداول 126,4 مليون سهم تشكل نحو 13,3٪ من إجمالي كميات التداول.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

49.08
تراجع المؤشر العام للبورصة بنسبة 0,63٪، وتراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,52٪ وتراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,73٪.

949.6
مليون سهم تم تداولها بقيمة بلغت 73,2 مليون دينار.

19.03
مليون دينار قيمة تداولات أسهم 5 شركات تشكل 25,9٪ من إجمالي القيمة تصدرها سهم تمويل الخليج باستحواذه على 7,2٪ من الاجمالي.

«المركزي»: 22,17 مليار دينار فائض الحساب الجاري لـ 2012 بنمو 19,6٪

كونا: أصدر بنك الكويت المركزي البيانات الأولية لميزان مدفوعات الكويت للعام 2012 والتقديرات المعدلة لبيانات عامي 2010 و2011 وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي التي أصدرها صندوق النقد الدولي في العام 2009.

وقال البنك المركزي في بيان صحافي أمس خص به «كونا» ان البيانات الأولية لميزان مدفوعات الكويت في العام 2012 أظهرت ارتفاعا قياسيا في الفوائض المحققة في الموازين الخارجية للعام الثاني على التوالي.

وأضاف أن فائض الحساب الجاري (الذي يبين خلاصة المعاملات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الأخرى فيما يتعلق بالسلع والخدمات والدخل الأساسي والدخل من الاستثمار والدخل الثانوي المتمثل في التحويلات الجارية) سجل زيادة بنسبة 19,6٪ لتصل قيمة ذلك الفائض الى نحو 22,17 مليار دينار خلال العام الماضي بنسبة 49,9٪ من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2011 مقابل نحو 18537 مليون دينار خلال العام 2011 بنسبة 41,7٪ للناتج المحلي الاجمالي للعام 2011.

وذكر ان الزيادة في قيمة فائض الحساب الجاري ترجع بصفة أساسية الى ارتفاع فائض الميزان السلعي (الصادرات السلعية ناقصا الواردات السلعية) بنحو 4784 مليون دينار أي بنسبة 21,4٪ لتصل قيمة ذلك الفائض الى نحو 27101 مليون دينار خلال العام 2012 مقارنة بالعام الذي سبقه.

وبخصوص تطورات الحساب المالي لميزان مدفوعات الكويت خلال العام 2012 أفاد بأن وتيرة النمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين والمدرجة ضمن هذا الحساب «تسارعت حيث سجل الحساب المالي زيادة في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية للمقيمين بنحو 24108 مليون دينار خلال العام 2012 مقابل زيادة في صافي قيمة هذه الاستثمارات بنحو 17789 مليون دينار خلال العام 2011».

وقال «المركزي» انه نتيجة لهذه التطورات «سجل الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالكويت فائضا بنحو 918 مليون دينار خلال العام 2012 بنسبة نحو 2,1٪ من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2011 مقابل فائض بنحو 1231 مليون دينار خلال العام الذي سبقه». وذكر أنه بالنظر الى وضع ميزان المدفوعات للكويت بشكل أكثر توسعا آخذا بعين الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات الحكومية المسجلة ضمن بند الحكومة العامة اضافة الى التغير في اجمالي قيمة الاصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي «فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات يظهر فائضا بنحو 20683 مليون دينار خلال العام 2012 مقابل فائض بنحو 13458 مليون دينار خلال العام الذي سبقه».

6,3 ملايين دينار خسائر «بيان للاستثمار» في 2012

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة بيان للاستثمار محمد حمد المطوع ان الشركة حققت خسارة إجمالية بلغت قيمتها 6,3 ملايين دينار أي بواقع 17,64 فلسا للسهم الواحد، مقارنة بخسارة إجمالية منيت بها الشركة خلال العام 2011 بلغت 5,4 ملايين دينار وبواقع 15,02 فلسا للسهم الواحد.

وأضاف المطوع على هامش اجتماع الجمعية العمومية للشركة أمس للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2012 وبنسبة حضور بلغت 53,27٪ ان هذه النتائج تضمنت خسائر غير محققة ناتجة عن مخصصات بلغت قيمتها 6,7 ملايين دينار تم أخذها من باب التحوط مقابل الانخفاض في قيمة الاستثمارات بسبب الانخفاض المستمر في قيم الأصول خلال العام 2012 والناتج عن المناخ الاقتصادي العام، غير أن الأرباح التشغيلية المحققة بلغت 2,3 مليون دينار.

وأشار المطوع الى ان «بيان» بذلت ما في وسعها في ظل هذه الظروف الصعبة، للحد من الخسائر التي قد تلحق بها متأثرة بما يمر به الاقتصاد الكويتي بشكل عام، وسوق الكويت للأوراق المالية بشكل خاص، والذي لم تتمكن مؤشراته من تحقيق أداء به بعض الإيجابية إلا في نهاية العام، بعد أشهر طويلة من التذبذب والتغير المحدود.

وزاد المطوع انه في ظل تلك الظروف، اتبعت الشركة خطة صارمة لضغط النفقات، وذلك دون المساس بقدرة الشركة على أداء وظائفها بكفاءة، أثمرت الحد من خسائرها، وإن كانت تلك الخسائر في أغلبها راجعة للمخصصات وعملية إعادة تقييم الأصول.

وأضاف المطوع ان الاقتصاد الكويتي أنهى العام 2012 في ظل استمرار الوضع الحرج الذي يشهده منذ عدة سنوات، ملقيا بظلال سلبية على أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي اتسم بالضعف والتذبذب على الرغم من بعض الأحداث الإيجابية التي شهدتها البلاد على الصعيد السياسي والتشريعي، حيث تم الإعلان عن التشكيل الحكومي الجديد وانتخاب برلمان جديد، أملا بأن يسود التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ليتمكن الاقتصاد من استرداد عافيته بعد أن اشتدت حدة الخلاف بينهما في الآونة الأخيرة لتكون عاملا رئيسيا في تراجع الوضع الاقتصادي وأداء سوق الكويت للأوراق المالية، إضافة إلى صدور قانون الشركات التجارية الجديد والذي تباينت ردود الأفعال حوله مما حد من دوره في تحسين البيئة الاقتصادية في الكويت.

وقد استمر الأداء الضعيف للسوق في ظل غياب شبه تام للحلول الحكومية للوضع الاقتصادي المتأزم الذي تشهده البلاد، الأمر الذي فاقم من الأوضاع المتعثرة لشركات القطاع الخاص، وعلى رأسها شركات الاستثمار.

وأوضح المطوع انه بالرغم من لجوء أغلب الدول المتقدمة ذات النظام الرأسمالي إلى إجراءات اقتصادية تمثلت في خطط إنقاذ وتحفيز تنشيطية، قدرها صندوق النقد بما يقارب 12 تريليون دولار لدول مجموعة الـ20، فضلا عن حزم من القرارات الاقتصادية، وتحريك أدوات السياسة المالية والنقدية، عملت كلها كمخففات صدمة من أجل دعم القطاع الخاص، وتدعيم فرص بقائه واستمراره والقيام بدوره الحيوي في الاقتصاد، مبينا أن القطاع الخاص الكويتي قد ترك ليمتص صدمة الأزمة المالية العالمية بمفرده، ويتجرع آثارها الكارثية على مدى أربع سنوات، رغم صدور عدة دراسات من جهات متخصصة عن كيفية تحسين البيئة الاقتصادية في الكويت، وإقرار الحكومة لعدد من المشاريع التنموية التي لم تخرج إلى حيز التنفيذ، وقد أسفر عن ذلك غياب واضح لآليات دعم القطاع الخاص، مما عرض شركاته إلى أخطار فادحة تمثلت في خسائر كبيرة وتآكل مؤسف لقيم الأصول التي تمتلكها هذه الشركات.

وقد وافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال، إلا ان عمومية الشركة غير العادية تأجلت لعدم اكتمال النصاب القانوني ليوم 27 الجاري.

● عبدالرحمن خالد

جانب من عمومية «بيان للاستثمار» (أسامة أبوعطية)

إلى 30 مليون دينار.. و27 مليون دينار حجم الأصول المدارة

«إستراتيجيا للاستثمار» تزيد رأس المال

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة استراتيجيا للاستثمار مشعل ناصر حبيب ان الشركة حققت نموا متوسطا مع الحفاظ على نشاط الأعمال خلال عام 2012، فقد نجحت الشركة في الحفاظ على أعمالها القائمة بينما جذبت عملاء جدد بأصول مدارة بلغت 27 مليون دينار.

وأضاف حبيب على هامش اجتماع الجمعية العمومية للشركة أمس للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2012 وبنسبة حضور بلغت 86,87٪ ان الشركة تمكنت من ضبط بنود المصروفات كي تتناسب مع الصيغة المعدلة للإيرادات وحققت بذلك ربحا صافيا رمزيا. وبالنسبة لإدارة الأصول، أشار حبيب الى ان الشركة وفقت بفضل خبرة فريق العمل في مكتب الولايات المتحدة الأميركية وفي الكويت بتوفير عائد بنسبة 25٪ على الحسابات المدارة في مقابل الحد الأقصى التقديري للأسواق العالمية مثل مؤشر داو جونز الذي استقر على 13,72٪ ومؤشر ستاندرد آند بورز عند 13,41٪، كما سعت الشركة الى تسييل بعض من أصولها في مجال استثمارات الأسهم الخاصة محققة بذلك معدلات ربحية معقولة.

ومن ناحية الالتزام الرقابي بين حبيب ان الشركة تمكنت من استكمال متطلبات هيئة أسواق المال الخاصة باستكمال ملف بيانات متكاملة عن الشركة لديها، كما اهتمت بتعزيز ادارة المخاطر وتشديد الإحكام على نظم ضوابط الرقابة الداخلية، وبدأت الشركة باتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل لجنة الإدارة العامة المختصة بإدارة المخاطر لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر التي تواجهها الشركة، وبهدف تعزيز مستويات أمن تكنولوجيا المعلومات وحماية البيانات السرية للشركة، فقد لجأت الى تغيير نظام حماية أمن المعلومات بنظام جديد.

وقال ان الشركة عقدت خلال السنة الماضية دورة تدريبية عن مكافحة غسيل الأموال حرصا على الالتزام بحماية مصلحة الشركة والمبادئ الإرشادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، هذا وقد استصدرت الشركة خلال العام الماضي الموافقات اللازمة لزيادة رأسمال الشركة من 15 مليون دينار الى 30 مليون دينار، استعدادا للارتفاع المتوقع في الأعمال التجارية في المستقبل القريب في ظل الأجواء المتوقعة من تحسن في أوضاع السوق عامة وعلى أسواق العقارات العالمية على وجه الخصوص.

وأضاف حبيب انه جار في الوقت الحاضر إنجاز الاكتتابات اللازمة ذات الصلة، ومن المتوقع ان يتم الانتهاء منها قريبا وبذلك تكون الشركة قد انتهت تقريبا من عملية إعادة هيكلة الشركة بالكامل و«استراتيجيا» على أتم الاستعداد للانطلاق بأقصى قوة والانقضاض على فرص الأعمال بمجرد ان تسمح ظروف السوق بذلك.

واردف قائلا انه «على الرغم من ان عام 2012 شهد نموا معتدلا للأعمال الخاصة، إلا أن تسارع وتيرة الأحداث الإيجابية خلال السنة قد ساهم في العودة الى الأوضاع الطبيعية مع إضفاء شعور من التفاؤل على القطاع، وانعكاس ذلك على بيانات الشركة المالية ونتائج النمو المطرد في عام 2013».

كما حققت الشركة إيرادات بقيمة 695 الف دينار لعام 2012 مقارنة بـ 1,7 مليون دينار لعام 2011، وحققت الشركة صافي ربح بقيمة 10 آلاف دينار لعام 2012 مقارنة بـ 19 ألف دينار لعام 2011.

كما بلغت موجودات الشركة في عام 2012 مبلغا وقدره 13,55 مليون دينار مقارنة مع 13,50 مليون دينار في عام 2011.

وقد وافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة في جدول الاعمال ومنها الموافقة على توزيع مكافأة على أعضاء مجلس الإدارة بواقع 6 آلاف دينار.

● عبدالرحمن خالد

حبيب مترئسا عمومية إستراتيجيا للاستثمار (أسامة أبوعطية)

«بيتك» يشارك في معرض الوظائف بجامعة الخليج للعلوم

قال رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد ناصر الفوزان في تصريح صحافي بمناسبة مشاركة «بيتك» في معرض الوظائف الثالث عشر في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا إن «بيتك» حريص على استقطاب الكفاءات الكويتية المتميزة وتدريبها على العمل المصرفي بما يساهم في تنمية الكوادر الوطنية العاملة في هذا المجال وذلك بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الرسمية والعلمية المعنية بهذا الجانب والمتعلق بإحدى أهم الثروات الوطنية وهي القوى البشرية التي تعتبر المرتكز الرئيسي لتحقيق التنمية والتطور في كل المجالات.

وأضاف الفوزان خلال تفقده جناح «بيتك» بالمعرض مع د. عبدالرحمن المحيلان رئيس مجلس الأمناء في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا «بيتك» سيعمل من خلال جناحه داخل المعرض على نقل الخبرة والتجارب إلى شباب الخريجين الساعين إلى سوق العمل من خلال مجموعة من موظفي «بيتك» الذين يقدمون عرضا شاملا عن البنك وخدماته وقطاعاته والقيمة المضافة التي يحققها لموظفيه على صعيد الخبرة أو المزايا المختلفة.

تكريم «بيتك» في المعرض

موقع «fendeq.com» يرعى معرض وملتقى عالم السفر

أعلن موقع «fendeq.com» رعايته لمعرض ومنتدى عالم السفر 2013، حيث وقع مع شركة معرض الكويت الدولي عقد رعاية المعرض الذي تقيمه وتنظمه الشركة على أرض المعارض الدولية بمشرف خلال الفترة من 13 الى 15 مايو المقبل تحت رعاية وبحضور وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الاسكان سالم مثيب الاذينة. وقد قام بتوقيع عقد الرعاية مدير العمليات في شركة «جود» الشركة المشغلة لموقع «fendeq.com» م.حسام الشرف، فيما وقع عن شركة معرض الكويت الدولي مدير المعارض في الشركة عماد الهارون. وبهذه المناسبة أعرب م.الشرف عن امتنانه لمشاركة موقع«fendeq.com» في معرض عالم السفر للسنة الخامسة على التوالي باعتباره المعرض الأهم والوحيد الذي تحتضنه الكويت سنويا على أرض المعارض الدولية بمشرف وسط حضور جماهيري ملحوظ. وقال الشرف ان معرض عالم السفر قد نجح على مدى سنوات إقامته في ترسيخ وجوده بقوة على خارطة المعارض السياحية بالمنطقة لاسيما انه يجمع تحت سقف واحد صناع القرار السياحي في المنطقة مما يمثل فرصة جيدة لتوطيد العلاقة بين الجهات والمؤسسات المشاركة والزائرين. واضاف الشرف انه منذ الانطلاقة الأولى لموقع «fendeq.com» سنة 2007 وهو في تحديث مستمر لبرامجه وشبكة خدماته التي يقدمها لعملائه، حيث يأخذ فريق العمل على عاتقه عملية تطوير هذا الموقع بصورة مستمرة آخذين في الاعتبار كل المستجدات والخدمات التي يتطلع اليها المسافرون.

من ناحيته أشاد مدير «معرض وملتقى عالم السفر» بشركة معرض الكويت الدولي عماد الهارون برعاية موقع «fendeq.com» لمعرض عالم السفر 2013 للسنة الخامسة على التوالي، في ظل نجاحات ملموسة، وتواجد لافت حققه الموقع خلال رعايته ومشاركته في المعرض في دوراته الأربع الماضية. واختتم الهارون حديثه مثمنا جهود موقع «fendeq.com» الذي استطاع ان يحقق جماهيرية واسعة منذ تدشينه وهو ما تلمسه من خلال زيارتك للموقع، معربا عن ترحيبه برعاية «fendeq.com» للمعرض باعتباره احد أبرز وأهم المواقع الالكترونية للحجز الفندقي في المنطقة.

م.حسام الشرف

City Centre
Kuwait's Premier Megamarket
سيتي سنتر
المكان الأول للتسوق في الكويت

شركة سيتي سنتر التجارية (ش.م.ك.م)

دعوة السادة المساهمين لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة سيتي سنتر التجارية شركة مساهمة كويتية مقفلة بدعوة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العامة العادية والتي تحدد لها يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٠٥/١٩ في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا بمبنى مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - بلوك (٢) الدور الأول - قاعة (ب) . لمناقشة جدول الأعمال التالي :-

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

أولا : سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ والمصادقة عليه.

ثانيا : سماع ومناقشة تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في٣١ديسمبر ٢٠١٢ والمصادقة عليه .

ثالثا: الإطلاع على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائرعن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ والمصادقة عليها .

رابعاً: الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ بنسبة ٢٠ ٪ من القيمة الإسمية للسهم , أي بواقع ٢٠ فلس كويتي للسهم الواحد وذلك للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ إنعقاد الجمعية العامة .

خامسا : الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة .

سادسا: إعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ .

سابعا : إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ والمصادقة عليه .

ثامنا : تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية ٣١ أكتوبر ٢٠١٣ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه .